

التقرير المرحلي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بشأن تعزيز
التجارة البينية الإسلامية



الاجتماع الرابع والثلاثون للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك

9-10 مايو 2018

أنقرة، تركيا



١٠ سنوات في تعزيز
التجارة من أجل حياة أفضل

10 years in advancing
trade and improving lives

جدول المحتويات

1	جدول المحتويات
2	ألف - المقدمة
2	رسالة من المدير التنفيذي للمؤسسة
2	نبذة عن المؤسسة
3	المنجزات الرئيسية في سنة 2017
6	باء - عمليات المؤسسة لتمويل التجارة من أجل التنمية
6	استدامة الوصول إلى الطاقة
7	الشكل 1: الدول الخمس الأكثر استفادة من تمويل المؤسسة لقطاع الطاقة في سنة 2017
7	الشكل 2: محفظة تمويل المؤسسة لقطاع الطاقة 2008-2017
8	الزراعة والأمن الغذائي
9	الشكل 3: الدول المستفيدة من تمويل المؤسسة للزراعة في سنة 2017
9	وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل
9	تعبئة الموارد لتمويل التجارة
10	تعبئة الموارد لتنمية التجارة
10	جيم - تنمية التجارة والأعمال
10	برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية
11	مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية
12	تدريب الشباب وتشغيلهم من أجل التجارة الدولية - مثال يندرج ضمن مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية
12	برنامج تمور المدينة - مثال ضمن مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية
12	مبادرة الروابط العكسية في غينيا: "انتعاش القطاع الخاص"
13	منصة التصدير - برنامج بناء قدرات التجارة الدولية ودعم الوصول إلى الأسواق في السنغال
13	برنامج تنمية صادرات البن الإندونيسي
13	برنامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة في غرب أفريقيا
14	برنامج الحد من الأفلاتوكسين في غامبيا

رسالة من المدير التنفيذي للمؤسسة

إنه لمن دواعي سروري أن أتقدم إلى الدورة الوزارية الرابعة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) بهذا التقرير عن التقدم الذي أحرزته المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تعزيز المبادلات التجارية والتعاون التجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ودعم تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الوزارية الثالثة والثلاثين للكومسيك.

لقد أنشئت المؤسسة لتنفيذ ولاية قوامها تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تمويل التجارة وتقديم ما يتصل بها من مساعدة فنية. وترمي المؤسسة، بموجب هذه الولاية، إلى أن تصبح المزود المعترف به للحلول التجارية لاحتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد حققت المؤسسة، خلال العقد الأول من نشاطها، نتائج محمودة في كل من مجال تمويل التجارة ومجال تنمية التجارة. فقد بلغ إجمالي المبلغ التراكمي للاعتمادات والسحوبات 40.2 مليار دولار أمريكي و31.01 مليار دولار أمريكي، على التوالي. وبلغ إجمالي المبلغ التراكمي لما تم حشده من البنوك والمؤسسات المالية الشريكة 24.4 مليار دولار أمريكي. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الدور الحاسم الذي تنهض به المؤسسة باعتبارها محفزاً لجذب التمويل للمعاملات التجارية الكبيرة لفائدة الدول الأعضاء. وقد نجحت المؤسسة، بالرغم مما شهده العالم من تباطؤ مالي واقتصادي متكرر، في زيادة اعتمادها المخصص لتمويل التجارة، مركزة في الآن ذاته على إحداث تأثير في التجارة والتنمية الاقتصادية للدول الأعضاء. ويسرني في هذا الصدد أن أبلغكم بأن المؤسسة تواصل قياس الأثر الإنمائي لتدخلاتها من خلال إطار التأثير الإنمائي.

ويبين هذا التقرير أيضًا كيف ظل تركيز المؤسسة منصبا بصورة رئيسية على دعم تنمية المبادلات التجارية والتعاون التجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، وسّعت المؤسسة نطاق شراكاتها مع المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية ابتغاء تصميم المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة وتقديمها إلى الدول الأعضاء من خلال برامجها الرئيسية المتنوعة. وتندرج التدخلات ضمن مجال بناء القدرات، وتشجيع التجارة، وتيسير التجارة، وتطوير السلع الاستراتيجية، وتعميم التجارة.

ولقد عملت المؤسسة عن كثب، كما دأبت على ذلك دوماً، مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لخلق التآزر المطلوب بغية تطوير البرامج وتنفيذها وتحقيق قدر أكبر من الاستفادة من مواطن القوة والخبرات المشتركة، مساهمةً منها في بلوغ الأهداف التي رسمتها خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي لعام 2025 واستراتيجية الكومسيك.

وسيركز الإطار الاستراتيجي للمؤسسة في السنوات المقبلة على عدة أهداف تشمل إقامة الشراكة للتأثير في التنمية المستدامة من خلال تزويد الدول الأعضاء بحلول متكاملة لتمويل التجارة وتنميتها. علاوة على ذلك، تظل المؤسسة، باعتبارها لاعبا فاعلا على الصعيد العالمي، ملتزمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وستواظب المؤسسة على بذل الجهود لتطوير برامج حلول تجارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتيسير نقل المعارف والخبرات بين الدول الأعضاء، وتنويع تمويلها للتجارة، ودعم مبادرات منظمة التعاون الإسلامي في مجال تنمية المبادلات التجارية والتعاون التجاري. وأخيراً، يسرّ المؤسسة أن تشير إلى ما تحظى به من ثقة من الدول الأعضاء فيها ومن شركائها في التنمية لتحقيق رؤيتها ورسالتها.

نبذة عن المؤسسة

تاريخ بدء العمليات	10 يناير 2008
--------------------	---------------

المقر	جدة، المملكة العربية السعودية
عضو في	مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
الولاية	المساهمة في التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء من خلال النهوض بالتجارة
رأس المال المصرح به	3 مليارات دولار أمريكي (2017)
رأس المال المكتتب فيه	856.2 مليون دولار أمريكي (2017)
رأس المال المدفوع	735.0 مليون دولار أمريكي (2017)
المبلغ التراكمي لعمليات تمويل التجارة المعتمدة (2008-2017)	603 عمليات، بمبلغ إجمالي قدره 40.2 مليار دولار أمريكي
المبلغ التراكمي للسحوبات (2008-2017)	31.01 مليار دولار أمريكي
الاعتمادات التراكمية بحسب القطاعات (2008-2017)	قطاع الطاقة = 29 709 مليون دولار أمريكي قطاع الزراعة = 4 875 مليون دولار أمريكي قطاع الصناعة = 2 131 مليون دولار أمريكي خط التمويل (المشاريع الصغيرة والمتوسطة) = 3 588 مليون دولار أمريكي
الاعتمادات التراكمية بحسب المناطق (2008-2017)	آسيا/رابطة الدول المستقلة = 23.03 مليار دولار أمريكي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا = 13.41 مليار دولار أمريكي أفريقيا جنوب الصحراء = 3.81 مليار دولار أمريكي
مجموع عدد العملاء الذين استفادوا من خدمات المؤسسة (2008-2017)	455
مجموع عدد الدول الأعضاء التي استفادت من خدمات المؤسسة (2008-2017)	42
عمليات تمويل التجارة المعتمدة في عام 2017	4.9 مليارات دولار أمريكي
عدد العمليات في عام 2017	53

المنجزات الرئيسية في عام 2017

- إطلاق الخطة الاستراتيجية العشرية للمؤسسة - تلقي الخطة الاستراتيجية العشرية الجديدة للمؤسسة الضوء على رؤيتها أن تصبح "المزود الرئيسي للحلول التجارية لاحتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"؛
- الانتهاء من عملية التحول المؤسسي - أتمت المؤسسة عملية إعادة الهيكلة التنظيمية وإعادة التوزيع لمواءمة المؤسسة مع الخطة الاستراتيجية العشرية الجديدة؛
- تنفيذ عملية إعادة هندسة إجراءات الأعمال - أُجري في إطار هذا المشروع استعراض وتقييم لجميع إجراءات الأعمال الرئيسية، وأجري تقييم مفصل للفجوات للتحقق من الإجراءات ومواءمتها وتعزيزها للتثبت من اتساقها مع النموذج التشغيلي للمؤسسة في المستقبل؛
- تنفيذ استراتيجية التحول - حققت المؤسسة إنجازاً آخر بدء تنفيذ خارطة الطريق الثلاثية الخاصة بالتحول. وتهدف هذه الخطوة إلى إرساء نموذج أعمال جديد من الناحية الهيكلية قادر على تحقيق عوائد مستدامة، ونمو في جميع أسواق تمويل التجارة، وتطوير منتجات وخطوط أعمال جديدة، والحضور الفاعل في المنابر العالمية، وتحقيق التميز المؤسسي.

- تعيين وكالة موديز التصنيف الائتماني للمؤسسة- عيّنت وكالة موديز لخدمات الاستثمار للمؤسسة تصنيف المُصدر الطويل الأجل لأول مرة A1، مع نظرة مستقرة. ويعدّ هذا التصنيف الائتماني إنجازاً ممتازاً سبّغ للمؤسسة فرصاً أفضل للاقتراض من الأسواق الخارجية بأسعار جذابة. وسييسر في الوقت ذاته تعبئة الموارد من المؤسسات المالية. كما عيّنت وكالة موديز تصنيف المُصدر القصير الأجل لأول مرة P-1. ويعدّ هذا الإنجاز التاريخي دليلاً على قوة مركز رأسمال المؤسسة، واعتدال سيناريوهات الاستدانة، وحصافة ممارسات استثمارات الخزينة، وسداد سياسات إدارة السيولة؛
- استحداث إطار التأثير الإنمائي- حققت المؤسسة قفزة إلى الأمام بتنفيذ ولايتها المتمثلة في النهوض بالتجارة وتحسين سبل العيش بما يتسق مع أهداف التنمية المستدامة من خلال إطار التأثير الإنمائي الداخلي الخاص بالمؤسسة؛
- تكيف برامج التجارة المتكاملة - تتبع المؤسسة نهجاً ابتكارياً في طريقة هيكلتها عملياتها من خلال استحداث برامج التجارة المتكاملة. فالمشاريع تعرّف على أنها نهج يشمل تمويل التجارة مع عنصر تدخل مرّن، مثل تطوير القدرات؛
- إطلاق برنامج جسور التجارة العربية الإفريقية - أطلقت المؤسسة برنامجاً رائداً لتنمية التجارة صُمم لتشجيع التجارة باعتبارها أداة لتوسيع الفرص الاقتصادية ودعم النمو الشامل والمستدام في جميع الدول العربية ودول أفريقيا جنوب الصحراء الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

مقتطفات من القرار الصادر عن لجنة الكومسيك في دورتها الثالثة والثلاثين

- تشجع لجنة الكومسيك في دورتها الثالثة والثلاثين المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على مواصلة دعمها للمبادلات التجارية والتعاون التجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ وتحيط علماً، مع التقدير، باستضافة المملكة المغربية "الاجتماع الثالث للأجهزة المعنية بتشجيع التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" الذي نظّمه المركز الإسلامي لتنمية التجارة يومي 11 و 12 أكتوبر 2017 في الدار البيضاء، بالمملكة المغربية، بالتعاون مع مركز تشجيع الصادرات بالمغرب والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.
- تعرب أيضاً عن تقديرها لجمهورية كوت ديفوار لاستضافتها "اجتماع المشترين والبائعين في مجال المستحضرات الصيدلانية والصناعات ذات الصلة" وللمركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لتنظيمهما هذا الاجتماع يومي 2 و 3 نوفمبر 2017 في أبيدجان بجمهورية كوت ديفوار.
- تطلب من الدول الأعضاء المشاركة بنشاط في الأنشطة المتصلة بالتجارة التي ينظمها في عام 2018 كل من مكتب تنسيق الكومسيك ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة)، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية؛ كما تطلب من هذه المؤسسات إرسال الدعوات والوثائق إلى الدول الأعضاء قبل اجتماعاتها بوقت كافٍ لضمان أوسع مشاركة ممكنة.
- تعرب عن تقديرها لأنشطة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في مجال تمويل التجارة وتشجيعها وتنميتها وتعبئة الأموال من السوق الدولية ومن الشركاء في التنمية لتمويل العمليات التجارية في الدول الأعضاء بما يساهم في تحقيق الهدف المتمثل في بلوغ نسبة 25% من التجارة البينية الإسلامية.

- تحيط علماً، مع التقدير، بأن الاعتمادات التراكمية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وسحوباتها في مجال تمويل التجارة بلغت، منذ إنشاء المؤسسة حتى الآن، 38.6 مليار دولار أمريكي و28.8 مليار دولار أمريكي على التوالي، مقابل اعتمادات إجمالية وسحوبات في عام 2016 قدرها 4.5 مليار دولار أمريكي و4.8 مليار دولار أمريكي على التوالي.
- تحيط علماً أيضاً، مع التقدير، بزيادة الحضور الإقليمي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات) من خلال مكتب داکار الإقليمي والمكاتب القطرية الوسيطة في كل من دكا واسطنبول وجاكرتا ودبي، زيادة جعلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات أقرب إلى عملائهما وأتاحت لهما تلبية احتياجات الدول الأعضاء.
- تثنى على جهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والدول الأعضاء الأقل نمواً، وتحيط علماً بما تبذله من جهود في سبيل تنويع محفظتها وتقديم المزيد من التمويل للقطاع الزراعي الذي له تأثير مباشر وبارز في تحسين الإنتاجية وإيجاد فرص العمل وزيادة عائدات التصدير والتخفيف من حدة الفقر.
- تدعو الدول الأعضاء إلى استكمال متطلبات عضويتها في مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات) حتى تنفذ مجموعة البنك ولايتها بنجاح.
- تحيط علماً أيضاً بالجهود التي تبذلها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لتنظيم منتدى لتنمية التجارة من أجل شحذ وعي القطاع الخاص في الدول الأعضاء بالتسهيلات التي تقدمها المؤسسة في مجال تنمية التجارة وتمويلها، وتشجّع مؤسسات القطاع الخاص في الدول الأعضاء على المشاركة بنشاط في هذا المنتدى.
- تحيط علماً بمبادرات تشجيع التجارة وتنمية القدرات التي تنفذها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في إطار برامجها الرئيسية المتنوعة، بما في ذلك مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية، وبرنامج جسور التجارة العربية الأفريقية، وشبكة المعرفة التجارية، ومنتدى تنمية التجارة لتوعية القطاع الخاص بأنشطة المؤسسة.
- تحيط علماً بالجهود التي تبذلها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة في سبيل تنفيذ برامج التجارة المتكاملة لتطوير السلع من خلال المزج بين تسهيلات في مجال تمويل التجارة وتدخلاتها في مجال المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة، وتطلب من المؤسسة تطوير برامج مماثلة خاصة بسلع استراتيجية أخرى.
- تحيط علماً أيضاً بجهود المؤسسة في تنويع الأدوات المالية الإسلامية، ودعم برامج التدريب على التمويل الإسلامي، والترويج لحلول التمويل الإسلامي في المحافل الدولية.
- ترحب بتنظيم منتدى إطلاق جسور التجارة العربية الإفريقية يومي 22 و23 فبراير 2017 في الرباط، بالتعاون بين المملكة المغربية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.
- تقدّر للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة استحداثها إطار التأثير الإنمائي باعتباره أداة لقياس تأثير جميع تدخلات المؤسسة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

باء - عمليات المؤسسة لتمويل التجارة من أجل التنمية

تتقدّم المؤسسة ولايتها من خلال اثنين من خطوط العمل الرئيسية: (1) تمويل التجارة، و(2) تنمية التجارة. وتتقدّم المؤسسة تمويل التجارة إلى الحكومات ذات السيادة، وشركات القطاع الخاص، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال خطوط التمويل المقدّمة للبنوك المحلية والإقليمية.

وقد حققت المؤسسة، منذ إنشائها في عام 2008 (1429 هـ)، إنجازات ذات شأن في كل من تمويل التجارة وتنميتها. فقد بلغ إجمالي الاعتمادات والسحوبات التراكمية 40.2 مليار دولار أمريكي و 31.01 مليار دولار أمريكي على التوالي. ومن جهة أخرى، بلغ إجمالي المبالغ التراكمية التي تم حشدها من البنوك الشريكة والمؤسسات المالية 24.4 مليار دولار أمريكي، مما يدل على الدور الحاسم الذي تضطلع به المؤسسة باعتبارها محفزاً لجذب التمويل للمعاملات التجارية الكبيرة لفائدة الدول الأعضاء. علاوة على ذلك، تواصل المؤسسة تقديم التمويل إلى عدد من الدول الأعضاء بموجب الاتفاقيات الإطارية المتعددة السنوات المعمول بها بالنسبة للعديد من العملاء السيايين ذوي المشاريع الكبرى. ولا تزال المبادرات الإقليمية، مثل مبادرة إفريقيا، تحرز تقدماً ملحوظاً.

وكان أداء المؤسسة جيداً بشكل ملحوظ في عام 2017، على الرغم من التحديات العديدة التي واجهتها. فقد حافظت على مرونتها في تنفيذ ولايتها من خلال استدامة دعمها، كما يدل على ذلك تأثير تدخلاتها في الدول الأعضاء والقيمة المضافة المتأتمية منها. فقد حُصص ما نسبته 35% من إجمالي اعتمادات تمويل التجارة لأقل الدول الأعضاء نمواً. بالإضافة إلى ذلك، حُصص ما نسبته 88% من الاعتمادات لدعم التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

أما من حيث المقارنة على أساس سنوي، فقد كانت اعتمادات تمويل التجارة أعلى بنسبة 10% في عام 2017، مسجلة ارتفاعاً من 4.44 مليار دولار في عام 2016 إلى 4.90 مليار دولار أمريكي، وإن كان بعض الدول الأعضاء من أفريقيا جنوب الصحراء ورابطة الدول المستقلة ظل يواجه التحدي المتمثل في استمرار التأثير السلبي لانخفاض أسعار السلع في عامي 2015-2016 والعجز في العملات الأجنبية. ومع ذلك، تبرز الزيادة في اعتمادات تمويل التجارة التحسن المتواضع في بيئة الأسواق، لا سيما ارتفاع أسعار النفط واستقرارها في عام 2017.

وواصلت المؤسسة في عام 2017 تعزيز تأثيرها في التنمية من خلال تحقيق إنجازات ملحوظة في التحول من نموذج دعم التجارة القائم على المعاملات إلى نهج قائم على البرامج، حيث يتم دمج عمليات تمويل التجارة مع تنمية التجارة وبناء القدرات لمضاعفة الأثر الإنمائي. بالإضافة إلى ذلك، واصلت المؤسسة وفاءها بالتزاماتها وحفاظها على تضامنها مع الدول الأعضاء في القطاعات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما قطاعا الطاقة والزراعة، وحصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

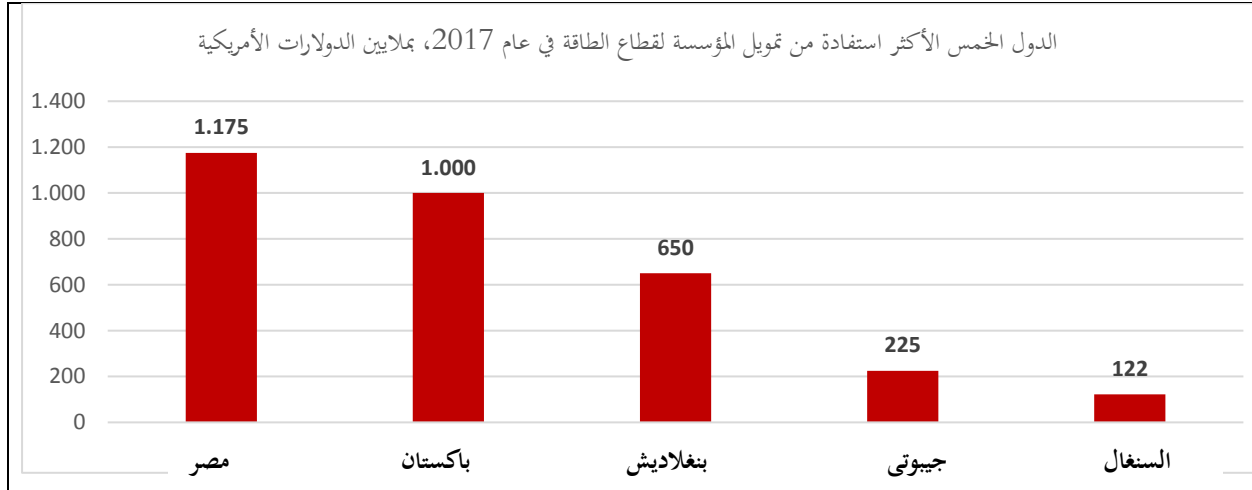
استدامة الوصول إلى الطاقة

يعدّ الوصول إلى الطاقة محرّكاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتؤثر إمدادات الطاقة من أوجه متعددة في الإنتاجية وصحة الناس والتعليم والأمن الغذائي وغير ذلك. وتشير التقديرات إلى أن ثلاثة مليارات شخص حول العالم يعيشون بدون كهرباء، يوجد أكثر من 95% منهم في أفريقيا جنوب الصحراء أو في آسيا النامية، و84% منهم في المناطق الريفية. ويعدّ الافتقار إلى البنية التحتية والوصول إلى الطاقة سبباً رئيسياً لضعف أداء القطاع في هاتين المنطقتين.

لذلك، يعدّ تحسين القدرة على الوصول إلى الطاقة أمراً ضرورياً لإطلاق العنان للقدرات الكامنة لتسريع وتيرة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، تعدّ المؤسسة دعم قطاع الطاقة ركيزة أساسية من ركائز استراتيجيتها في تدخلاتها في الدول الأعضاء.

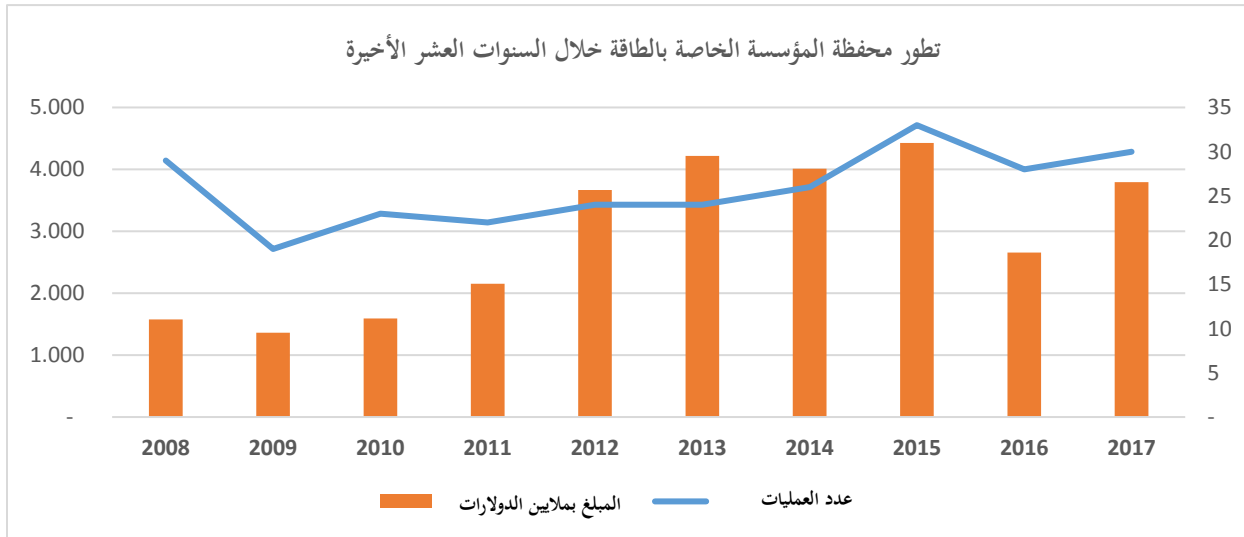
وتظل المؤسسة شريكا راسخا يوفّر التمويل لتأمين إمدادات الوقود حفاظا على استقرار توليد الطاقة الكهربائية ووصولها إلى عدد كبير من السكان المحرومين (انظر الرسم البياني أدناه).

الشكل 1: الدول الخمس الأكثر استفادة من تمويل المؤسسة لقطاع الطاقة في عام 2017



ويؤدي الدعم الذي تقدمه المؤسسة، في العديد من الدول الأعضاء حيث لا يرغب العديد من الممولين في تمويل مشاريع الطاقة الكبرى، دورا حاسماً في حشد الموارد من الأسواق الدولية لتمويل صفقات الطاقة الجماعية الكبرى هذه. وقد اكتسبت المؤسسة على مر السنين خبرة كبيرة في هذا القطاع.

الشكل 2: محفظة تمويل المؤسسة لقطاع الطاقة 2008-2017



وانتعش تمويل قطاع الطاقة في عام 2017 من حيث المبالغ بالدولار بفضل تحسن الاستقرار في أسعار النفط، فضلا عن زيادة طلب بعض الدول الأعضاء على تمويل النفط. ومع ذلك، كان حجم التمويل، تاريخيا، أعلى بكثير في الفترة التي كانت فيها أسعار النفط مرتفعة (2012-2015). وقد أثر هذا المناخ في تمويل المؤسسة لقطاع الطاقة، وجاءت النتائج على النحو التالي:

- استأثر تمويل منتجات الطاقة بما نسبته 77٪ من إجمالي المبلغ المعتمد في عام 2017، موزعا توزيعا متوازنا بين تمويل النفط الخام وتمويل المنتجات النفطية؛
- حُصِّص الجزء الأكبر من تمويل الطاقة لدول تنتمي إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنطقة آسيا، ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

الزراعة والأمن الغذائي

ظلت تدخلات المؤسسة في قطاع الزراعة تغطي سلعا ساعدت الدول الأعضاء على إيجاد فرص العمل، وتحسين الإنتاجية، والتخفيف من حدة الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي. ومما يجدر ذكره أن المؤسسة تقدّم دعما كبيرا للأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يَحْصُصُ جزء كبير من محفظة تمويل التجارة للقطاع الزراعي، مما يؤثر تأثيرا قويا في تعزيز الأمن الغذائي للمزارعين. والواقع أن الزراعة تستأثر بنصيب وافر (59٪) من محفظة المؤسسة الخاصة بتمويل التجارة في أفريقيا جنوب الصحراء. ولئن كان تمويل الزراعة يعتمد في المقام الأول على المحاصيل النقدية (تحديدا القطن والبقول السوداني)، فإنه يساعد على تعزيز الأمن الغذائي، إذ يستخدم المزارعون جزءا من المدخلات الزراعية التي تمولها المؤسسة لزراعة محاصيل غذائية. كما يتيح التمويل للمزارعين قبض أثمان محاصيلهم في الوقت المناسب، وهو ما يعزّز دخل أسرهم.

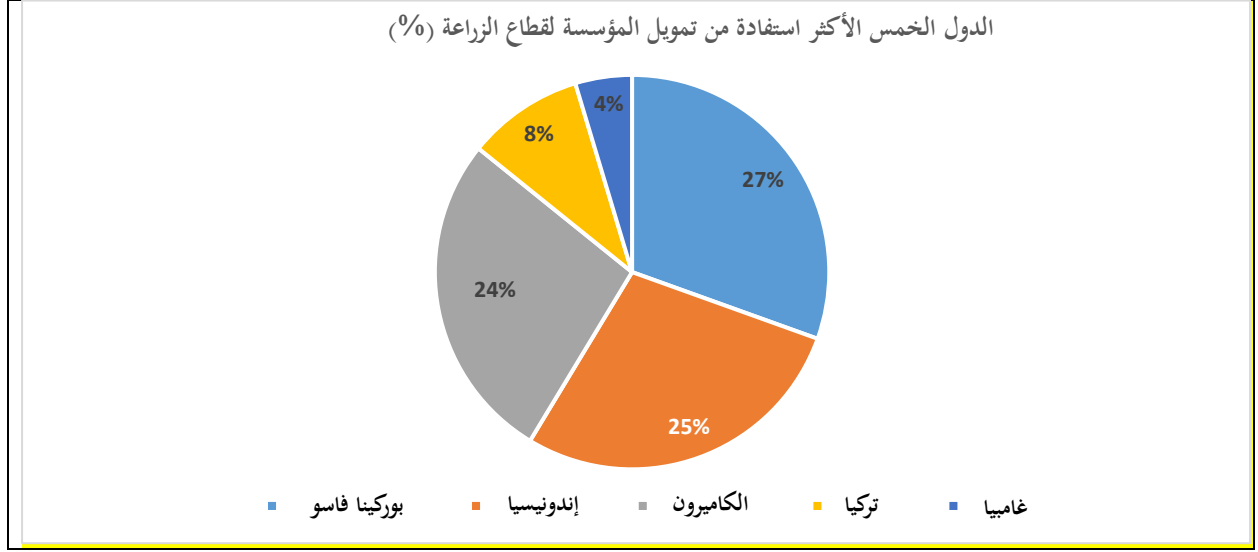
وبالإضافة إلى التدخلات في أفريقيا جنوب الصحراء، وقّرت المؤسسة أيضاً التمويل للسكر وزيت النخيل (إندونيسيا)، فضلاً عن الأرز والقطن (تركيا).

وفي ما يلي بعض ما أُخِذَ من التدابير تعزيزاً للأمن الغذائي وتحقيقاً لمزيد من الدعم لقطاع الزراعة:

- التآزر والشراكة مع إدارة الزراعة في البنك الإسلامي للتنمية للتعاون على تعزيز التمويل لقطاع الزراعة في الدول الأعضاء؛
- الشراكة مع المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الجديدة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي؛
- توفير حلول التجارة المتكاملة؛
- ربط المنتجين مباشرة بالمشترين في الدول الأعضاء.

وبلغت الاعتمادات الإجمالية لقطاع الزراعة في عام 2017 ما نسبته 9٪ من المحفظة، محتلة بذلك المركز الثالث من حيث المخصصات، بعد الطاقة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. واعتمدت المؤسسة، خلال هذا العام، 15 عملية لقطاع الزراعة في ست دول أعضاء. انظر الشكل 11 للاطلاع على توزّع العمليات بحسب البلدان.

الشكل 3: الدول المستفيدة من تمويل المؤسسة لقطاع الزراعة في عام 2017



وترد في ما يلي السمات الرئيسية لتمويل المؤسسة لهذا القطاع:

- تتوزع محفظة الزراعة بصورة متوازنة بين السلع المستوردة المهمة (مثل السكر الخام والمكثّر، والأسمدة، وغير ذلك من المدخلات الزراعية) وبين دعم سلع التصدير الرئيسية (مثل القطن والبقول السوداني والحبوب)؛
- استأثرت أفريقيا وآسيا بالنصيب الأوفر من هذه المحفظة، وكانت بوركينا فاسو والكاميرون وكوت ديفوار وغامبيا وإندونيسيا أهم المستفيدين.

وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل

يعدّ قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد المكونات الرئيسية للاقتصاد الحقيقي في الدول الأعضاء، خصوصاً أن تلك المشاريع تؤدي دوراً حاسماً في إيجاد فرص العمل وتحقيق الإيرادات. ونظراً لما تواجهه المشاريع الصغيرة والمتوسطة من عقبات في الحصول على التمويل، ونظراً للتحديات التي تواجه المؤسسة في الوصول المباشر إليها (انعدام القرب، وتكلفة العناية الواجبة المتصلة بالتمويل ومعالجته، والرصد، وما إلى ذلك)، تسعى المؤسسة إلى توفير حلول تجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال إقامة شراكات مع المؤسسات المالية المحلية عن طريق توفير خطوط التمويل. وهكذا، تم تحديد الشراكة مع المؤسسات المالية للنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبار ذلك ركيزة من ركائز الاستراتيجية العشرية للمؤسسة.

وللوصول إلى عدد أكبر من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء، تقدّم المؤسسة التمويل بالمراجحة للمؤسسات المالية المحلية، التي توفر هي أيضاً التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ولعملائها من القطاع الخاص. ولا يساهم ذلك في إيجاد فرص الحصول على التمويل فحسب، بل يساعد أيضاً على تعزيز الصيرفة الإسلامية من خلال تعرّف البنوك الشريكة على أدوات التمويل الإسلامي.

تعبئة الموارد لتمويل التجارة

كان عام 2017 عاماً استثنائياً من حيث الحقائق الجديدة الخاصة بالأسواق، وهو ما فرض تحديات ناشئة لتمويل عمليات تمويل التجارة بنفس الوتيرة السابقة.

فقد تمثلت التحديات التي واجهتها المؤسسة في تزايد طلب كبار عملائها السياديين على التمويل "السرّيع"، فضلا عن جهود هؤلاء العملاء لحشد الأموال من أسواق رأس المال من خلال إصدار الصكوك، والمنافسة مع التمويل الذي تقدمه المؤسسات المالية والبنوك الأخرى، والضغط على تكاليف التمويل، إلى جانب استمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية. وقد نجم عن هذه التحديات صعوبة في تعبئة الأموال المستهدفة من شركاء المؤسسة في السوق خلال عام 2017.

وعلى الرغم من التحديات المذكورة أعلاه، نجحت المؤسسة خلال عام 2017 في تعبئة ما مجموعه 3 مليارات دولار أمريكي من داخل البنك الإسلامي للتنمية ومن شركائها في السوق لتمويل 23 عملية ممولّة تمويلًا جماعيًا لفائدة 12 دولة عضواً. ويمثل هذا المستوى من الأموال المعبأة نحو 81٪ من إجمالي تمويل التجارة الذي قدمته المؤسسة لعملائها خلال هذا العام.

وستستعين المؤسسة بخبرتها الممتدة لعقد من الزمن لتعزيز علاقتها الطويلة مع الشركاء الإستراتيجيين، واستطلاع آليات مبتكرة جديدة لحشد الأموال من الأسواق، واستهداف أسواق جديدة وفئات جديدة من المستثمرين، مع الاهتمام بأصول تمويل التجارة.

تعبئة الموارد لتنمية التجارة

تشمل مصادر تعبئة الموارد الخاصة بتنمية التجارة تعبئة الموارد لصندوق تنمية التجارة، وتخصيص المؤسسة نسبة مئوية من صافي دخلها لأنشطة تنمية التجارة، ومساهمات أخرى من المؤسسة والبنك الإسلامي للتنمية وجهات مانحة أخرى، والتبرعات المخصصة لتمويل المشاريع ورعايتها. وسيكون الشركاء، مثل الإطار المتكامل المعزز، ومنظمة العمل الدولية، وغيرهما من الشركاء غير التقليديين، مثل مراكز التفكير والمؤسسات، عنصراً رئيسياً في الأعوام المقبلة لزيادة تعبئة المؤسسة للتدخلات في مجال تنمية التجارة. وقد نجحت المؤسسة، في عام 2017، في تعبئة الموارد لمبادرات تنمية التجارة بمبلغ 950 000 دولار أمريكي.

جيم - تنمية التجارة والأعمال

بخصوص مجال تنمية التجارة، تقوم المؤسسة، تنفيذاً لاستراتيجيتها المعتمدة حديثاً 2016-2025، بتدخلات متكاملة قائمة على البرامج، تجمع بين تمويل التجارة من جهة وبين تنمية التجارة وبناء القدرات من جهة أخرى، وهي تدخلات مصممة لمعالجة بعض تحديات تنمية التجارة في الدول الأعضاء. وتمزج المؤسسة، في هذا الصدد، تدخلاتها في مجال تنمية التجارة، بما في ذلك ما تقدمه من مساعدة فنية متصلة بالتجارة، بحلولها الخاصة بتمويل التجارة في تصميم وتنفيذ البرامج المواضيعية والإقليمية المتعلقة بالتكامل التجاري وتنمية التجارة.

ومن أمثلة برامج التجارة المتكاملة (1) برنامج تنمية صادرات البن الإندونيسي، (2) برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية، (3) برنامج الحد من الأفلاتوكسين في غامبيا، (4) برنامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة في غرب أفريقيا. وتتضمن جميع المشاريع عناصر خاصة بتنمية التجارة وتمويلها غابيتها التصدي لتحديين مزدوجين يواجهان القطاعات والبلدان، مثل محدودية الوصول إلى التمويل والأسواق الدولية، وتطوير القدرة التنافسية على صعيد القطاعات والأقاليم من خلال تنفيذ برامج تنمية القدرات واتخاذ تدابير تيسير التجارة.

وفي ما يلي نظرة عامة على المبادرات والمشاريع الجاري تنفيذها في محفظة تنمية التجارة والأعمال.

برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية

لا تعكس المبادلات التجارية بين الدول العربية والدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إمكانات التجارة بين المنطقتين. لذلك، وافق كل من المؤسسة وبرنامج الصادرات السعودية والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والمؤسسة الإسلامية لتأمين

الاستثمار واثمان الصادرات على إقامة منصة شراكة لمعالجة هذه المسألة من خلال وضع برنامج لتشجيع التجارة الإقليمية للنهوض بالمبادلات التجارية بين المنطقتين.

وعلى إثر إطلاق هذا البرنامج رسمياً يومي 22 و23 فبراير 2017، انصب التركيز على إقامة هيكل سليم للإدارة على مستوى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بهدف دمج مختلف برامج المؤسسات أعضاء المجموعة ومبادراتها ضمن هذا البرنامج. وفي هذا الصدد، أنشأ رئيس البنك لجنة البنك التوجيهية لبرنامج جسور التجارة العربية الأفريقية لتنسيق تدخلات كيانات البنك ومجمعاته في إطار هذا البرنامج. علاوة على ذلك، تعكف المؤسسة على بذل الجهود لتنفيذ مشاريع وأنشطة شتى تشمل تنظيم اجتماعات بين قطاعات الأعمال، وإعداد برامج بناء القدرات لمؤسسات دعم التجارة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبرامج الروابط العكسية. والأنشطة التالية مجرد أمثلة، ويجري تصميم أنشطة أخرى و/أو تنفيذها:

- اجتماع الأعمال القطاعي الخاص المستحضرات الصيدلانية والمعدات الطبية،
- اجتماع الأعمال القطاعي الخاص بالمنتجات الغذائية،
- منتدى الأعمال المشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ووحدة أعادير الفنية،
- منتدى "تشجيع الصادرات العربية إلى أفريقيا"،
- منتدى تمويل التجارة العربية الإفريقية،
- مشروع تنمية التجارة لفائدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا.

مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية

سعيًا إلى تعزيز التعاون التجاري والتكامل بين الدول العربية وبينها وبين بقية دول العالم، اتخذت المؤسسة مبادرة تصميم وتنفيذ برنامج تنمية التجارة الإقليمية، مع التركيز بصورة خاصة على "تعزيز التكامل الإقليمي" دعماً للنمو والتنمية الاقتصاديين. وقد أُعدَّ برنامج المبادرة وأُطلق في ديسمبر 2013. وبمزيد من التحديد، تتمثل أهداف برنامج المبادرة في ما يلي:

- تعزيز القدرة التنافسية الإقليمية من خلال إصلاح السياسات التجارية وتعزيز القدرات المؤسسية لمؤسسات دعم التجارة؛
- تعزيز جانب العرض التجاري وتكامل سلاسل القيمة؛
- تقوية قدرة منظمات التعاون التجاري على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي على تحسين إدارة سياسات وبرامج التكامل التجاري.

وتنقذ هذا البرنامج خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة (منظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) وجامعة الدول العربية، والبعثات الدائمة للدول العربية المعتمدة في جنيف، والمنظمات الإقليمية العربية، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، ومركز تدريب التجارة الخارجية في مصر. وتهدف المشاريع المقترحة والمنقذة من خلال الوكالات المنقذة إلى مساعدة الدول الأعضاء على تطوير استراتيجياتها الوطنية للتصدير وتحسين قدراتها المؤسسية والبشرية في مجال تشجيع التجارة وتيسيرها.

وهناك، حتى الآن، 23 مشروعاً قيد التنفيذ لفائدة 19 دولة عربية (4 من أقل الدول نمواً، و9 دول متوسطة الدخل، و6 دول مرتفعة الدخل). ويخضع البرنامج حالياً لتقييم مستقل ستبدأ على إثره المرحلة الثانية من البرنامج.

تدريب الشباب وتشغيلهم من أجل التجارة الدولية – مثال يندرج ضمن مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية

يعدّ "برنامج التدريب على التصدير والتوظيف" مثلاً قوياً على كيفية تصميم المؤسسة برنامج تنمية القدرات المستدامة على المدى الطويل مع شركائها في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية. ويتولى مركز تدريب التجارة الخارجية تنفيذ هذا البرنامج الذي شارك في تمويله مجلس التدريب الصناعي في مصر. ويهدف هذا البرنامج التدريبي إلى تحسين معارف الشباب ومهاراتهم، واعتمادهم بصفتهم أخصائيي تصدير، ما يمكنهم من إيجاد وظائف تنافسية في التجارة الدولية وإنشاء أعمالهم التجارية الخاصة. وسيعزز هذا البرنامج التدريبي ثقافة التصدير بين الشركات ويحسن دريتها بأمر الجودة الدولية، والمقاييس، وقواعد التجارة المتعددة الأطراف، وتسويق الصادرات، والعلامات التجارية، وتطوير المنتجات والجودة.

وستقدّم سلسلة من الدورات التدريبية لألف خريج جامعي جديد. ويجري تنفيذ المشروع منذ مارس 2016. وقد نظم في عام واحد ستة برامج تدريبية، وأتم 150 من الشباب بنجاح برامج التدريب. وحصل ما يقرب من ثلث الشباب المدربين على وظائف في الشركات التي تربطها شراكة مع مركز تدريب التجارة الخارجية. ويستهدف البرنامج تدريب ألف شاب. وتعتزم المؤسسة تكرار هذا البرنامج التدريبي في دول أعضاء أخرى في حال مساهمة الدول المتلقية في ميزانية المشروع.

برنامج تمور المدينة – مثال ضمن مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية

شرعت المؤسسة، في أبريل 2017، في تنفيذ برنامج تطوير السلع الزراعية الثالث، وهو تطوير قطاع التمور في المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية. ويبلغ إجمالي إنتاج منطقة المدينة المنورة من التمور نحو 1.1 مليون طن. ويهدف هذا المشروع إلى مساعدة المزارعين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة على إنشاء تعاونية (تعاونيات) لتحسين جودة منتجاتهم وقدراتهم التسويقية لإضافة المزيد من القيمة إلى إنتاجهم. كما يهدف المشروع إلى دعم جودة تمور المدينة المنورة وتطوير هوية علامتها التجارية، وتحسين التزام المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالمواصفات والمقاييس ومتطلبات الجودة في الأسواق الدولية والإقليمية.

مبادرة الروابط العكسية في غينيا: "انتعاش القطاع الخاص"

الروابط العكسية طريقة تتبعها مجموعة البنك لتصميم المساعدة الفنية وتقديمها، وتقوم من خلالها بتيسير المعرفة ونقل الخبرات من دولة عضو إلى أخرى. وقد وقع الاختيار على تونس، بفضل خبرتها الواسعة في دعم تنمية القطاع الخاص من خلال السياسات والبرامج الحكومية المختلفة باعتبارها دولة مزودة تمثلها في هذا المشروع الوكالة التونسية للتعاون الفني. وسيتناول هذا المشروع أربعة مجالات في قطاع الصادرات الزراعية الغينية: الدعم المؤسسي، وتطوير المنتجات، والبنية التحتية التجارية، والوصول إلى التمويل.

ويعدّ هذا المشروع أحد الأمثلة الأولى على تدخلات مجموعة البنك في مجال المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة، التي ستنتج في إطار برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية المتسق مع الهدف العام من برنامج تيسير إقامة شراكة جديدة في مجال التجارة والأعمال بين دول المنطقة المستهدفة.

ويُتوقع، نتيجة لذلك، أن يحسّن المشروع قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة المختارة في مجال الأعمال التجارية والتسويق، من خلال مدها بالدعم في مجال الجودة وتطوير المنتجات من جهة، وكذلك إطلاعها على الخبرات والمعارف التونسية في خدمات وبرامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقدمها المؤسسات التونسية المعنية بدعم التجارة.

منصة التصدير – برنامج بناء قدرات التجارة الدولية ودعم الوصول إلى الأسواق في السنغال

منصة التصدير برنامجٌ لتدريب المدربين أُعدَّ بالتعاون مع مكتب تيسير التجارة في كندا بهدف دعم تنمية القدرات البشرية في مجال التجارة الدولية. وقد أبرمت اتفاقية شراكة مع مكتب تيسير التجارة في كندا في 23 يناير 2017 في داكار بالسنغال، وبدأ تنفيذ المشروع في مارس 2017. وأجرى المكتب، في يوليو 2017، مهمة استطلاعية لتحديد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المشاركة في البرنامج والوقوف على احتياجاتها التدريبية. ونتيجة لذلك، تم تصميم وتنفيذ برنامج تدريبي مكيف بحسب الاحتياجات. ويرمى من المكون الأول من هذا البرنامج إلى إقامة منصة تدريب على التصدير لفائدة الوكالة السنغالية لتشجيع الصادرات وغيرها من مؤسسات دعم التجارة في السنغال. ويتوقع، نتيجة لذلك، أن تقدّم مؤسسات دعم التجارة خدمات التدريب والدعم المتعلقة بالتجارة للمصدرين السنغاليين في مختلف القطاعات لمساعدتهم على تطوير أنشطتهم التصديرية. وقد أُقيم في أكتوبر 2017 حفل تخرج الدفعة الأولى من برنامج تدريب المدربين.

ويجري حاليا تنفيذ المكون الثاني من المبادرة المقترحة، الذي يركز على إعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة السنغالية وتعزيز قدراتها. وسيمدّها هذا المكون بما يلزم من أدوات ومعارف لإدخال منتجاتها إلى السوق الكندية بطريقة ناجعة وفعالة بحيث يكون لها موطئ قدم أمام منافسين آخرين ويتسنى لها الاستفادة من فرص التصدير المحتملة الجديدة.

برنامج تنمية صادرات البن الإندونيسي

في إطار استراتيجية المؤسسة الجديدة لتقدم حلول تجارية متكاملة إلى الدول الأعضاء، يتصدى برنامج المؤسسة تنمية صادرات البن الإندونيسي لتحديين مزدوجين تواجههما صناعة البن الإندونيسي. وستقدم المؤسسة، في إطار هذا البرنامج، تمويلا قدره 100 مليون دولار أمريكي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المصدرّة على مدى 3 سنوات، سيعزّز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية ويتيح السيولة النقدية لصغار المزارعين كعوائد لمحاصيلهم.

وقد شرعت المؤسسة، في عام 2017، في العمل بشكل وثيق مع شركائها المحليين لإعداد "خطة العمل الخماسية لمركز تدريب مزارعي البن"، التي تستند إلى مرحلة المشاورات مع أصحاب المصلحة، التي أجرتها منظمة غير حكومية محلية متعاقدة. وستنفذ المؤسسة، في إطار هذا البرنامج، برنامجا تدريبيا طموحا لمزارعي البن في عام 2018.

وسيكون مركز التدريب مركزًا للتميز في زراعة البن، إذ سيشتغل على حديقة زراعة البن، ومزرعة البن، حيث ستتاح للمزارعين فرصة تطوير خبراتهم على أساس التدريب الميداني. علاوة على ذلك، سيتلقى المزارعون تدريباً في فصول دراسية على زراعة البن يشمل جوانب مختلفة من الزراعة. وسيقدّم مركز التدريب خدمات إضافية مثل توفير شتلات البن، وإجراء اختبارات التربة والنباتات. وسيتم ربط المركز بمدارس المزارعين الحقلية حتى يتسنى للمزارعين الرئيسيين تكرار التدريبات التي يتلقونها في المركز.

علاوة على ذلك، ستنظم المؤسسة فعاليات مطابقة الأعمال لإتاحة الوصول المباشر إلى بعض وجهات التصدير الجديدة، ولا سيما في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي منتصف المدة، تخطط المؤسسة لتصميم برنامج لتنمية قدرات تعاونيات المزارعين لتمكينها من الاضطلاع بدور فاعل في شراء المدخلات، والتسويق/التصدير المباشر للبن، وإجراء عمليات ما بعد الحصاد، وإدارة مراكز التدريب.

برنامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة في غرب أفريقيا

برنامج المشاريع الصغيرة والمتوسطة في غرب إفريقيا برنامج متكامل يجمع بين التجارة وتطوير الأعمال وتمويل التجارة، مصمّم لسد فجوة تمويل التجارة لفائدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتيسير وصولها إلى التمويل. وقد أجرت المؤسسة في أغسطس 2017 بعثة استطلاع وتقصى للحقائق إلى غرب إفريقيا ابتغاء استجلاء الأسباب التي تحول دون استفادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالقدر المتوقع من خطوط التمويل التي تقدّم للبنوك. والتقى وفد المؤسسة، خلال بعثة الاستطلاع هذه، مع أكثر من عشرين من أصحاب المصلحة في توغو وبنين وبوركينا فاسو والسنغال وكوت ديفوار للوصول إلى فهم أفضل لاحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة وسبل جعل تدخلات المؤسسة مناسبة لإضافة مزيد من القيمة. وأشارت استنتاجات البعثة الرئيسية إلى وجود حاجة واضحة (على صعيد الأعمال التجارية وكذلك على صعيد التنمية) لتصميم وإطلاق برنامج المؤسسة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في غرب إفريقيا.

وسيشمل المشروع نشر أدوات، مثل بناء قدرات المؤسسات المالية الشريكة، فضلا عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والدعم في ما يخص إجراءات الحصول على القروض، ووضع خطوط تمويل التجارة في البنوك الشريكة. وباعتماد تمويل بقيمة 20 مليون دولار أمريكي مؤخرًا لفائدة بنك CORIS في السنغال، سيتم تنفيذ مشروع تجريبي مع بنك CORIS في كل من السنغال وبوركينا فاسو لمدة 8 أشهر، اعتبارًا من الربع الثاني من عام 2018.

برنامج الحد من الأفلاتوكسين في غامبيا

هذا المشروع مشروع متكامل يجمع بين تمويل التجارة والمساعدة الفنية لدعم قطاع الفول السوداني في غامبيا. ويتعلق المشروع بشراء 100 طن من الأفلاسييف واستخدامها في 5 000 هكتار من حقول الفول السوداني خلال الموسم الزراعي 2018-2019. وعند التحقق من خلوّ محصول الفول السوداني من الأفلاتوكسين، سيتم شراؤه من المزارعين بعلاوة 10٪ على سعر المنتج المعلن عنه عند تسليمه في الزراعية. وسيصدّر الفول السوداني المعالج - الذي يمثل نحو 20٪ من الحجم الإجمالي للمحصول - إلى الاتحاد الأوروبي بسعر للطن يفوق سعر عام 2016 بنسبة 30٪.

ويهدف تطوير المشروع إلى تحسين سبل عيش مزارعي الفول السوداني في غامبيا من خلال زيادة القيمة التصديرية لإيرادات الفول السوداني بفضل خفض تلوثه بالأفلاتوكسين على طول سلسلة القيمة الخاصة.